العنف: أسبابه وأنواعه

أ. بكري عبد الحميد

مـــقدمـــة:

تعد مشكلة العنف من أهم المشاكل التي تحتل الواقع المعاش، كما أصبحت تمثل "أزمة الإنسان المعاصر" .فمشكلة، العنف باتت تفرض نفسها على كثير من نواحي الحياة المختلفة. ويؤكد "ألفن توفلر" في كتابة "صدمة المستقبل" إن إنسان اليوم يعيش ظروفا حياتية تنوعت وسائلها وتعقدت أساليب العيش فيها، وأصبح التغيّر السريع المتلاحق سمة أساسية من سمات العصر، والإنسان المعاصر يعيش في دوامة هذا التغيّر السريع. ونتيجة لذلك أصبح الإنسان مهيأ بحكم طبيعة هذا التغيّر للمعاناة من كثرة الاضطرابات وعلى رأس هذه المعاناة ظاهرة العنف، وعلى الرغم من أن العنف ظاهرة موجودة منذ القدم إلا أن موجة العنف هذه الآونة أصبحت لافتة للنظر، ونعرض هنا بعض أسباب وأنواع العنف من خلال دراسات وأبحاث لعدد من الباحثين الذين حاولوا ترصد هذه الظاهرة بتحديد أسبابها ومختلف ألوانها.

أسباب العنف وأنواعه:

كان أرسطو أو من ربط بين التفاوت الاقتصادي والعنف السياسي في كتابه "السياسة" عندما أوضح أن مثل هذا التفاوت يعتبر السبب الشامل والرئيسي للثورات، وأن الطبقات الدنيا تثور حتى تتساوى مع الأعلى، والمتساوون يثورون حتى ترتفع مكانتهم. وبعد مرور حوالي ثلاثة وعشرين قرنا جاء المفكر الأمريكي والسياسي اللامع "ماديسون" ليصف التفاوت في كتابـــه "الفيدرالي" بأنه أكثر مصادر الصراع السياسي انتشارًا واستمرارًا. وفي العصر الحديث لم تخرج دراسات العنف عن هذين الغرضين، وإن كانت قد تشعبت وتوغلت في تحليل. تفاصيل هذه الظاهرة الخطيرة فقد ثبت من خلال علوم الاجتماع والنفس والاقتصاد والسياسة أن احتمالات العنف السياسي تزداد كلما عظم التفاوت

في التوزيع القومي للدخول الشخصية، وكلما عظم الانحراف القومي في أي من الاتجاهين عن متوسط توزيع التفاوت في الدخل القومي.

وتوضح دراسات كثيرة[1] أن المصالح الاقتصادية تكمن وراء معظم مظاهر العنف. فالمنازعات الاقتصادية تكتسب طابعًا سياسيًّا تنتج عنه التوترات والصراعات والعنف، وتتخفى هذه المنازعات وراء أقنعة الصراع بين الأجناسَ واللغات والطوائف والقبائل والثقافات والطبقات. وتستخدم في هذه المنازعات وسائل تتراوح بين المظاهرات السلمية وعدم التعاون والمعارك البرلمانية والعصيان المدني إلى القتال في الشوارع والطعن بالسكاكين والخناجر والإضرابات وأعمال الشغب والعنف المدني. وأحيانًا تحاول العناصر الخارجية المتربصة بالدولة التسلل لتحويل هذه المواقف إلى تربة تبذر فيها بذور التطرف الإيديولوجي والإرهاب السياسي، حتى تضمن استمرار العنف وتفاقمه وبذلك تحقق أهدافها في السيطرة على مقدرات هذه الدولة.

وينتظر رجال علم النفس الاجتماعي مثل "نيل ســـملر" في كتابه "نظرية السلوك الجماعي" إلى السلوك العنيف على أنه "انحراف مرضى" لكنه يولد قوى جديدة تحقق التوازن الهيكلي والوظيفي للمجتمع. أي أنه يشبهه بالجراحة الأليمة التي لابد من إجرائها حتى يصّح الجسم ويواصل الحياة. وهذا الرأي يقترب كثيرا من علماء الاجتماع السياسي مثل "روبرت جور" الذي يرى أن العنف السياسي ظاهرة عادية لا يمكن تجنبها وإن كان في الإمكان التحكم فيها. يقول جور إن بعض الأفكار التي يتصورها الناس عن العنف نابعة من مصادر سيكولوجية وثقافية، وناتجة عن أكال المشاركة الاجتماعية التي تشجع أو ترفض مظاهر العدوان، ومن تقاليد ثقافية تقر الاستجابات الجماعية العنيفة لمختلفة أنواع الرفض والحرمان مثل تقاليد الهاراكيري اليابانية. وهذه التصورات هي التي تحرك الدوافع تجاه العنف، وتتفاوت تفاوتا كبيرًا من ثقافة إلى أخرى، بل وتفاوتت بين أبناء الثقافة الواحدة، وأبناء الشعب الواحد. وهذه الدوافع الكامنة يمكن فصلها عن المذاهب السياسية المعلنة التي لا تمد الناس بمبررات خاصة للعنف، استجابة لظروفهم السيكولوجية والشخصية المباشرة[2].

ويقسم جور العنف الذي تلجأ إليه الجماهير والطبقات المختلفة إلى ثلاث درجات من حيث التنظيم المحكم والفاعلية المؤثرة. تتمثل الدرجة الأولى في العنف السياسي غير المنظم، أي التلقائي إلى حد ما، والذي ينمو من خلال مشاركة شعبية لا يمكن تجاهلها. وهو اصطلح علي تسميته بالشغب

ويشمل كل أعمال الشغب مثل الاضطرابات السياسية العنيفة، والمظاهرات والاضطرابات والثورات المحلية المحصورة داخل نطاق الإقليم.

أما الدرجة الثانية من العنف الجماهيري فتتمثل في التآمر وهو عنف سياسي على درجة عالية من التنظيم مع مشاركة شعبية محدودة وترحيب شعبي غير محدود. ويمتد هذا التآمر ليشمل الاغتيال السياسي المنظم والإرهاب على نطاق صغير وحروب العصابات المحدودة في الجبال والغابات.

أما الدرجة الثالثة من العنف السياسي فتتمثل في الحروب الداخلية تتميز بدرجة عالية من التنظيم مع مشاركة العصابات المحدودة، وحركات التمرد والاتصالات الخارجية المشبوهة مع مشاركة شعبية واسعة الانتشار. ويراد بها قلب كل أشكال الإرهاب والتدمير الواسع النطاق وحروب العصابات. ولعل الحروب الأهلية أوضح دليل على هذا (الحرب الأسبانية والحرب اللبنانية)[3].

وفي بحثين كتبهما "جوهان جالتنج" عن أنواع العنف أوضح أن هناك أربعة أنواع: عنف مقصود، وغير مقصودة، وواضح، وكامن. وهذه الأنواع الأربعة تتفرع إلى عنف هيكلي عام وعنف شخصي خاص، وكل منهما يتميز بأنه عنف جسدي أو نفسي أو بهدف أو من غير هدف. ويبدو أن حاصل ضرب هذه التفريعات يمكن أن يصل إلى نتائج يصعب حصرها أو تحديدها. فهناك العنف العدواني مقابل العنف الدفاعي، والعنف العمد في مواجهة غير العمد، والعنف داخل الشخص ذاته وبين الأشخاص وبين الجماعات وبين الطبقات، ثم بين المجتمعات عندما يخرج العنف إلى النطاق الدولي.

وليس كل العنف تقليديًا مباشرًا، فهناك أنواع من العنف غير المباشر مثل الفقر المفروض على الإنسان الفقير، ولا يعني سوى حرمانه من الحاجات المادية الأساسية، والقمع الذي يعني الحرمان من حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحريات بأنواعها المختلفة، والاغتراب سواء بالنسبة إلى المجتمع، إلى الغير، إلى النفس، إلى الطبيعة، ويعني الحرمان من الحاجات النفسية والروحية والفكرية والوجدانية.

وقد أطلق "جالتنج" على الفقر والاغتراب صفة العنف الهيكلي لأنه نتيجة لبناء المجتمع بصفة عامة، ولم يخطط له أشخاص معينون. ويرى "جالتنج" في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الدافع الأساسي وراء العنف الهيكلي. ولا يمكن تحليل أسباب العنف الهيكلي إلا من خلال دراسة التركيب الاجتماعي بصفة عامة، والبيانات الاجتماعية بصفة خاصة كما تتمثل في الطبقات على وجه التحديد. وهناك عناصر أربعة لا يمكن إغفالها وتتمثل في الأفكار التي يعتنقها ممارسوا العنف سواء

بهدف أو بغير هدف، والنظام الذي يتبعه المجتمع، والبنيان الذي يشكله، والمستويات التي يعيش عليها المواطنون ومدى حريتهم في التنقل بينها[4].

ونتيجة للبحث الدؤوب عن أسباب العنف وبذوره وجذوره، برزت في السنوات الأخيرة نظريات عديدة، نذكر منها خمس نظريات مشهورة: نظرية الإحباط والغضب نتيجة للعدوان، وكان صاحبها "جون دولارد" الذي أقامها على الأدلة المستمدة من التجارب الميدانية، ونظرية "فير"الحرمان النسبي التي وضعها "روبرت جور"، ونظرية "ديفيز" عن منحنى "ل"، ونظرية "فيراندوز" و"تسفولد" عن الإحباط الاجتماعي المنسق، ونظرية "هنتجتون" عن التحيز الذي يسبب العنف في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية.

وقد قسم " جور " الدوافع السيكولوجية التي تنهض عليها هذه النظريات الخمس، والتي تولد العدوان البشري- إلى عدوان غريزي وعدوان مكتسب، واستجابة فطرية يحركها شعور الإحباط. وهي الاستجابة التي يرى فيها "دولارد" المصدر الأساسي للقدرة على العنف عندما يؤدي العدوان إلى الإحباط الذي يؤدي بدوره إلى الغضب. ويُعرف الإحباط بأنه إعاقة تحقيق الأهداف والأماني والتوقعات، كما يُعرف العدوان بأنه سلوك يقصد به إيذاء من يوجه ضدهم، سواء أكان إيـــذاءً بدنيا أو غير ذلك.

ويعرف " جور " الحرمان النسبي" بأنه التباين أو التفاوت الملموس بين توقعات الناس لقيمة الحياة كما يرونها وقدرتهم على تحقيق هذه القيمة. ويعني بتوقعات القيمة طيبات الحياة ومستوياتها الممتعة التي يعتقد الناس أن لهم حقًا فيها، أما قدرتهم على تحقيقها فتعني الظروف المواتية والوسائل الاجتماعية المتوافرة أو التي يجب أن تتوافر حتى تمكنهم من بلوغها والاحتفاظ بها.

وطبقا لنظرية الحرمان النسبي عند "روبرت جور" فإن إمكانات العنف الاجتماعي تتفاوت تفاوتًا كبيرًا حسب حدة ومدى الحرمان النسبي الذي يعانيه أفراد مجموعة ما، والذي لا بد أن يؤدي إلى السخط المحفّز على القيام بفعل عنيف. وهذا السخط يمثل السبب الرئيسي أو الحلقة الأولى في سلسلة العنف السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وعندما ينمو السخط يضفي عليه أصحابه طابعًا فكريًا وإيديولوجيًا، ثم يعبرون عنه بارتكاب عمل عنيف ضد المتسببين في إثارته. وهذا التعبير يأخذ أشكالا عديدة تختلف وتتأثر تأثرًا قويًا بأنواع السيطرة التي تستخدم القمع، وبمدى الدعم الذي تتيحه

المؤسسات والنظم السياسية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. ويمكن أن يتحول العنف إلى حرب أهلية إذا تساوت قوة الممارس للقمع بقوة خصمه، وإذا أتيح للطرفين درجة عالية نسبيًّا من تأييد مؤسسات المجتمع أو أحزاب الدولة.

أما نظرية "ديفيز" عن منحنى (ل) فتجعله يعزوا انتفاضات العنف إلى الإحباط الذي يولد تدهور أو إخفاق قصير الأمد في إنجازات متوقعة في أعتاب ازدهار أو نجاح طويل الأمد تولد توقعات عن المزيد من النجاح والازدهار. ويرى "ديفيز" أن الثورات لا تقع خلال فترة الحرمان الاجتماعي التي يطول أمدها أو تسوء تدريجيا، وإنما تقع الثورات خلال فترات الرخاء والتحسن النسبيين. وبهذا يفترض "ديفيز" منحنى(ل) للتطور الاقتصادي والاجتماعي، ويرى أن الثورة تنشب عند تلك النقطة على المنحنى، حيث يكون التباين بين الإنجاز والتوقعات مما لا يمكن احتماله[5].

أما نظرية "فيرابنذز" و"تسفولاد" عن الإحباط الاجتماعي المتسق أو المنهجي، فقد قاما بتطبيقها على أي تحليل لمجموع السلوك السياسي العنيف داخل النظام الاجتماعي. وعرّفا هذا النوع عن الإحباط بأنه ما يتم الشعور به بصورة جماعية داخل المجتمعات. وقد قدما ثلاثة مواقف رئيسية للإحباط المنهجي الذي يؤدي إلى العنف. أولهما: التدخل لإعاقة تحقيق الأهداف والآمال والقيم الاجتماعية والمحافظة عليها، والموقف الثاني: تجربة مشابهة ومعاصرة للموقف الذي يمر به أعضاء مجموعة اجتماعية، والثالث: الإجهاد الذي يتولد داخل هيكل نظام اجتماعي وتدهور فعالياته.

من هذه المواقف الثلاثة يتولد السلوك السياسي العـــنيف نتيجة للإحباط المنهجي المواكب للتغير أو التدهور الاجتماعي. فهذا الإحباط يدل على التفاوت بين الآمال والتوقعات الاجتماعية الراهنة من جهة، والإنجازات الاجتماعية الفعلية من جهة أخرى، كذلك فإن التوقعات الحالية ومدى إشباعها، يحدد مستوى حالات الإحباط ومساراتها في المستقبل. أما إذا لم يكن هناك تأكد بالنسبة للتوقعات الاجتماعية في المستقبل، سواء أكانت مرتبطة بالخوف من الكارثة أو الأمل في الخلاص، فإن عدم التأكد في حد ذاته كفيل بمضاعفة الإحساس بالإحباط المنظم المتنامي. كذلك فإن عوامل التعارض في الآمال والتخبط في التوقعات تعد مصدرًا آخر لهذا النوع من الإحباط.ذد

أما "هنتنجتون" فيرى بناء على نظريته في التحديث الذي يسبب العنف في المجتمعات التي تمر بمراحل الانتقال أن أسباب العنف والاضطراب في الدول الحديثة النشأة أو البلاد النامية في آسيا وأفريقيا

وأمريكا اللاتينية تنبع من الفجوة الفاصلة بين تطور المؤسسات السياسية القادرة على التطور ومواصلة الحياة من جهة وعمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى. وإذا كان أصحاب نظريات وظائف البنية الاجتماعية قد قسموا المجتمعات إلى تقليدية وانفعالية وعصرية، فإن "هنتنجتون" يؤكد أن المجتمعات التقليدية والعصرية أقل ميلاً إلى العنف السياسي وعدم الاستقرار من المجتمعات الانفعالية أو التي تمر بمراحل انتقالية دون تقاليد راسخة أو استراتيجية مستقبلية. ولذلك فإن الانتفاضات الثورية والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وحركات التمرد وحروب العصابات وعمليات الاغتيال وغيرها، كلها مظاهر تشترك فيها المجتمعات الانتقالية.

ويرفض "هنتنجتون" نظرية "جالتنج" التي تؤكد أن الفقر هو الذي يولد العنف والاضطراب، لأنه يعتقد أن الرغبة في تحقيق الثراء والتحديث أقوى من مجرد الفقر والتخلف في توليد العنف؛ بدليل أن البلاد التي تمر بعمليات التحديث تعاني من العنف والاضطراب أكثر بمراحل من البلاد الأغنى منها أو الأفقر منها والمرتبطة بتقاليد وأعراف راسخة. ذلك أن جوهر التحديث يكمن في الارتفاع بالوعي الاجتماعي والمعرفي والفكري والثقافي للجماهير في الوقت الذي يظل فيه النمو الاقتصادي عاجزًا عن مواكبة هذا الوعي الاجتماعي المتصاعد مما يؤدي إلى حدوث هذه الفجوة التي تنطلق منها بعد ذلك كل حمم العنف[6].

ولا شك أن نظرية "هنتنجتون" عن "الفجوة" قريبة من نظرية "فيرابندز" في علاقة التغيير الاجتماعي بالعنف، ومن نظرية جور عن التفاوت النسبي والعنف السياسي، إذ يؤكد "هنتنجتون" أن التعبئة الاجتماعية أوعى بكثير من التنمية الاقتصادية ولذلك فهي كفيلة بالقضاء على الاستقرار. فالأخذ بالحياة الحضارية، ومعرفة القراءة والكتابة، ووسائل الإعلام الجماهيرية، وأصبحت كلها منافذ لأضواء ورياح جديدة، تسطع وتهب على الرجل التقليدي الذي يدرك لأول وهلة أن هناك مستويات عديدة للقمع والكبت كما أن هناك إمكانات متنوعة للتحرر والإشباع. وهذا الوعي الجديد من شأنه أن يحطم قواقع الثقافة التقليدية وأن يزيل حواجزها التي تحول دون المعرفة، وأن ينمي تطلعات جديدة لإشباع حاجات عصرية. ومن الواضح أن قدرة المجتمع الانفعالي الانتقالي على إشباع هذه التطلعات الجديدة محدودة بحكم إمكاناته التي لم تتأصل بعد، ومن ثم تنشأ الفجوة بين الحاجة وإشباعها، فيتولد الإحباط والسخط الاجتماعيان اللذان يؤديان إلى مطالب تفرض على الحكومة، وإلى توسيع القضية

الاجتماعية وتعميق الوعي الاجتماعي والمشاركة الجماهيرية في تنفيذ تلك المطالب، لكن غالبا ما تفتقر هذه المجتمعات الانفعالية والانتقالية إلى المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب هذه المطالب، وبالتالي يصبح من العبث التعبير عن هذه المطالب من خلال القنوات الشرعية والتخفيف من حدتها بحيث تتناغم مع النظام السياسي. ومن هنا تؤدي التوعية الاجتماعية إلى الزيادة السريعة والنشيطة في المشاركة السياسية وبالتالي إلى بذر بذور في مناطق تتسع مساحتها باتساع المشاركة السياسية.

أما "لويس كورز" في كتابه "وظائف الصراع الاجتماعي" و"العنف الداخلي كأداة لفض الصراع" فيحلل العلاقة بين التماسك الاجتماعي والصراع الاجتماعي والعنف الاجتماعي، ويرى أن العنف الاجتماعي العام ينشأ عندما لا تجد الجماعات أحدا يستمع إليها، ويؤكد أن إدراك الحكام لأنواع العنف وأسبابه كفيل بأن يؤدي إلى علاج اجتماعي فعال لمن يرتكبون العنف. لكن عندما تفشل السلطة القائمة في الاستجابة لمطالب المجموعات الجديدة بالاستماع إليها، فإن هذه المجموعات لن تجد أداة لفض الصراع وحسمه سوى العنف العلني الصريح(7).

لكن "بول هـــ كون" يرى أن العنف العلني والصريح ليس شرطًا للصراع الذي يمكن أن يكون عنيفًا وغير عنيف. فاستخدام اصطلاح الصراع بالنسبة للنظم السياسية كثيرًا ما يوحي للذهن بالعنف البدني والقمع المادي الملموس وأعمال الشغب وغير ذلك من السلوك المدمر أو السلبي، كما يعني ضمنًا الصدام أو معركة بين الأفراد أو المجموعات من ذوي المستويات أو القيم أو الأهداف المختلفة، لكن هناك صورًا عديدة من الصراع الذي لا يتسم بالعنف الظاهر الملموس.

وكما يربط "كون" بين الصراع والعنف المباشر وغير المباشر يربط بين الصراع والتغيير. فهو يعتقد أن الصـــراع في المجتمع بصفة عامة هو نتيجة مباشرة لعوامل التغيير. فعندما تتغير الظـــروف في مجتمع أو جماعة نتيجة لتغير نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائم. فإن التغير غالبًا ما يفيد بعض الفئات في حين يسيء إلى غيرها. وبالتالي فإن التربية تصبح جاهزة لبذر بذور الصراع مع بداية عرض المطالب التي تتقدم بها المجموعات والأفراد ممن يجدون في هذه التغييرات وضعًا أسوأ من ذلك الذي اعتادوا عليه من قبل. ولذلك فالصراعات وثيقة الارتباط بالتغيير، ليس الاقتصادي فحسب، بل الاجتماعي والسياسي والفكري والثقافي والديني والقيمي أيضًا.

والاستغلال أيضا يشكل في نظر "غاندي" أعلى صور العنف، ولذلك يقول المفكر الهندي سوجاتا داسجابتا" إن العنف لا ينحصر في استخدام الحراب بقدر ما ينحصر فيما تحميه الحراب. وعندما يريد المجتمع التخلص من الاستغلال والمضاد بطبيعته للبشرية، فإن المجتمع لن يجد سوى العنف كسلاح للتخلص منه.فالاستغلال كأعلى صور العُنف لا بد أن يواجه بالعنف لمحاربته والتخلص منه، مما يؤكد المبدأ القائل بأن العنف يولد العنف[8].

من الواضح أن نصيب الدول النامية من العنف كان أضخم بكثير من حجم العنف سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة، كما لو كانت تمر بآلام المخاض العنيف الذي ينتهي في معظم الأحيان بعملية إجهاض متكررة دون أمل في ميلاد حقيقي. لكن لا يعني هذا أن محاولات التنمية الاقتصادية هي التي تؤدي إلى الاضطراب والعنف، بل يعني أن الاختلاف في التنمية أو ما يمكن وصفه بسوء التنمية، لا التنمية نفسها، هو الذي يسفر عن التوترات والصراعات ومظاهر العنف الفردية والمحلية والدولية.

والدول النامية التي نالت استقلالها في الخمسين سنة الأخيرة بعد ليل طويل من استعمار وحشي عنيف، بدأت حياتها الجديدة وهي فقيرة، متخلفة، جاهلة، مريضة، تنظر إلى عالم اليوم كالخارج من كهف مظلم قضى فيه كل سنوات عمره ليفاجأ بالشمس ساطعة في عينيه فلم ير أو يستوعب هذا الانقلاب الذي لم يجهز له نفسه، فمضى يتخبط كسفينة فقدت دفتها في محيط متلاطم الأمواج وعنيف الأعاصير.

إن مشكلة الفقر المروعة، والتفاوت الموروث،و عدم تكافؤ الفرص، والتخلف التكنولوجي، وغياب الإدارة الحقيقية، وسيطرة الجهل والخرافة، وغير ذلك من مظاهر التراث المتخلف من الماضي القبلي والإقطاعي، كل هذه التركة المثقلة الراسخة، أطال الإقطاع الاستعماري أو الاستعمار الإقطاعي حياتها فحافظ على التسلل الهرمي القبلي والإقطاعي، وعلى العلاقة الاجتماعية المتفاوتة التي رسخت بشكل مباشر جذور الفقر، وأبقت اقتصاديات البلاد على أدنى مستوى من الأداء.

هذا من حيث حفاظ الاستعمار على ما هو قائم وموجود بالفعل، لكنه لم يكتف بذلك بل أدخل شكلاً جديدًا وأسلوبًا خطيرًا للاستغلال، بأن حول الصفوة السياسية والاقتصادية التقليدية الوطنية إلى فئات متوسطة من المتعاونين في تنفيذ المخطط الاستعماري الذي يهدف إلى التسلط السياسي والتوسع الاقتصادي. وبذلك فقدت هذه البلاد الزعامات الحقيقية التي يمكن أن تقودها إلى بر الأمان بعد

حصولها على الاستقلال. ولم يؤد الاستقلال في معظم أجزاء آسيا وأفريقيا إلا إلى نقل السلطة إلى الصفوة المتسلطة، وأكثر من هذا أضفى الشرعية على تسلط الصفوة الوطنية السياسية وذلك باسم النظام السياسي الوطني الجديد. وكان لا بد أن تلتقي المصالح الطبقية للصفوة السياسية مع مصالح الصفوة الاقتصادية مثل ملاك الأراضي الأغنياء والتجار الكبار وأصحاب الصناعات، بل إن الصفوتين في معظم الأحيان تنتميان إلى طبقة واحدة في الأصول والجذور. وهذا الاتحاد أو التوحد جعل تركيز السلطة والثورة في أيدي قلة يبدو عملية سلسلة وتلقائية تماما. ولا يهم إذا كانت صيغ الحكم الوطني الجديد على شكل ديمقراطيات ليبرالية أو حكومات دستورية، فهذه كلها أقنعة لتسهيل نظم الحكم الاستبدادي التي لا تتوقف عن المناورة السياسية والاقتصادية والإعلام لضمان استمرار سيطرة الصفوات المفروضة على الحكم والطبقات المؤيدة لها داخل إطار نظام برلماني، وسياسية انتخابية، ودستور وقوانين، لكن إذا جرت الرياح بما لا تشتهي السفن فلابد من استخدام وسائل دستورية إضافية مثل حل البرلمان وإعلان الأحكام العرفية وتخريب العملية الانتخابية وغير ذلك من وسائل البطش الدستورية بأية بوادر عنف قد تبديها المعارضة السياسية.

وعندما تكون الموارد نادرة أو غير مستغلة فإن مهمة ضمان التطور مع العدل الاجتماعي والقضاء على الفقر تصبح صعبة إذا لم تكن مستحيلة. وهذا طبعا بالإضافة إلى الإنتاج المنخفض والتكنولوجيا القاصرة أو البالية في مواجهة مطالب متزايدة من سكان يزيدون في عددهم باطراد، ويملكون من الوعي بحقوقهم السياسية ما يجعلهم يفكرون في العنف في نهاية الأمر كأداة لتحقيق ما عجزت السلطة عن تحقيقه لهم. في مجتمع يعاني من غياب المساواة وتكافؤ الفرص، ومن الانقسامات القبلية أو الطائفية أو الطبقية أو غيرها، فإن سوء التنمية يعني تفاوت الفرص في المنافسة على الوظائف والخدمات والتسهيلات التعليمية والإمكانات الاقتصادية والامتيازات الاجتماعية وغير ذلك. ولابد أن يزيد سوء التنمية هذا من حدة الصراعات بين الفئات والطبقات، ويضاعف من حدة الإحباط الفردي. فمن ليس معه يؤخذ منه، ومن معه يُعطَى ويُزداد. فالأغنياء يزدادون غنى، والطبقات الوسطى تسعى للحاق بركابهم، لكن الفقراء يظلون على فقرهم أو ربما يزدادون فقرا، وذلك بسبب الفجوة المتزايدة في الاتساع والعمق بين المالكين والمحرومين. وهذه الفجوة هي البؤرة التي تنضح بالعنف باستمرار وتبذر بذوره في مساحات متزايدة في الاتساع. ولاشك فإن محاولات سد هذه الفجوة بقدر الإمكان لابد أن

تساهم في استخراج بذور العنف من التربة المستعدة لها، وبذلك تتزايد احتمالات الاستقرار والتنمية الفعلية، أما اللجوء إلى أية وسائل أخرى فلا يعني سوء اللجوء إلى المسكنات الوقتية التي لا يمكن أن تخفف من احتمالات العنف الكامن في بطن التربة الحبلى ببوادر انفجاراته.

الهوامـــش:

1- من أهم هذه الدراسات : دراسة "ريموند" و"شمبرز" 1986 التي توصلت أن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بدرجة عالية بظاهرة العنف.

2- نبيل راغب، اخطر مشكلات الشباب : العنف، دار غريب للطباعة، القاهرة 1999، ص92.

3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4- نبيل راغب ، المرجع السابق ص 95

Davids, A, Alination, Social apereception and ego Stucture, Jcp, 1975,p21-22-5

6- محمد خضر عبد المختار، الاغتراب والتطرف نحو العنف : دراسة نفسية اجتماعية، دار غريب للطباعة، القاهرة 1999، ص 91-92.

7- المرجع السابق، ص 95.

8- قيد قارما، العنف عند الأطفال والمراهقين، تعريب محسوب عبد الصادق علي، مكتبة الشباب، القاهرة 2001، ص 183-184.